

الاستثمارات متوسطة إلى طويلة الأجل تتوافق مع هدف تحويل الكويت إلى مركز مالي منافس

# «الشان»: الاستثمار الأجنبي قصير الأمد في البورصة ضرره أكثر من نفعه

مشروع قانون التقاعد المبكر سيؤدي إلى زيادة حجم الأزمة الاقتصادية بالمساهمة في دحر جتها إلى المستقبل

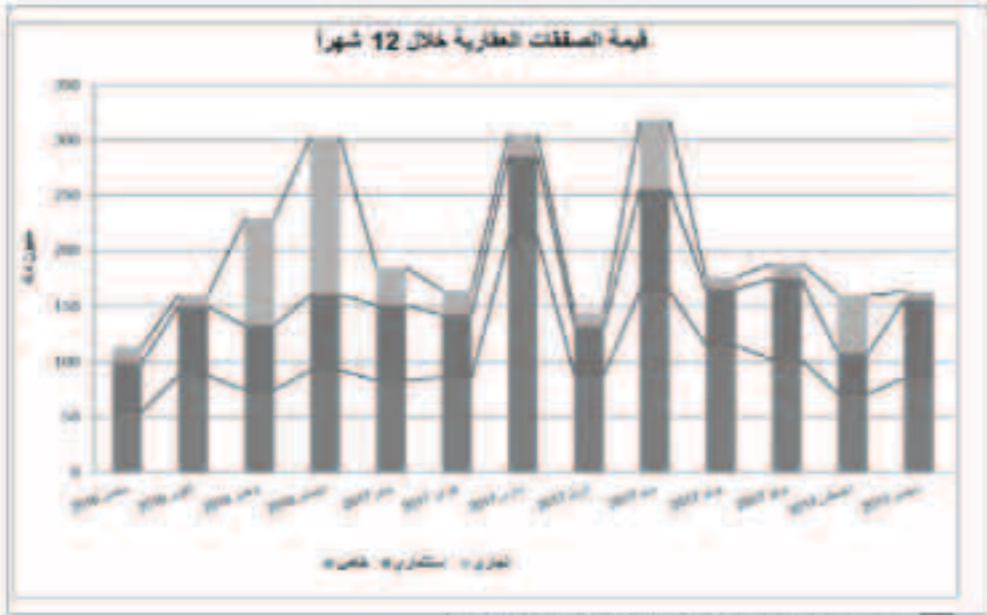
منذ بداية العام، حيث ظل كما كان حالة في نهاية شهر أغسطس، واستقر عدد الأسواق الراحبة في نهاية شهر سبتمبر عند 11 سوقاً، و3 أسواق في المنطقة السالفة. وبينما لم تتغير مواقع الأسواق الثلاثة في المنطقة السالفة، حدث بعض تبادل المراكز في المنطقة الموجبة لغير صالح أسواق الخليج، حيث أصبحت 6 أسواق في النصف الأدنى من العينة، كما عمت السوق الكويتي مركزاً واحداً ضمن النصف العلوي من العينة.

أكبر الراجحين في شهر سبتمبر كان السوق الألماني، ربما متاثراً بنتائج الانتخابات الألمانية، حيث أضاف مكاسب بنحو 6.4% في شهر واحد، وكانت كفيفة بالقرن بموقعه للمرتبة الرابعة في قائمة أفضل الأسواق أداء منذ بداية العام، ويمكاسب بنحو 11.7%، بعد أن كان سادساً في نهاية شهر أغسطس. وبمعهته كان السوق الفرنسي ثاني أكبر الراجحين في شهر سبتمبر، الذي حقق مكاسب بنحو 4.8%. كانت كفيفة أيضاً بالقرن من المركز السابع في نهاية شهر أغسطس إلى المركز الخامس بمكاسب في 9 شهور بمكاسب بنحو 9.6%. ثالث أكبر الراجحين في شهر سبتمبر كان السوق الأمريكي بمكاسب بنحو 2.1%، قفزت به إلى الترتيب الثاني في أفضل الأداء منذ بداية العام بدلاً من الثالث، وبمكاسب بنحو 13.4%. واحتفظ السوق الهندي بصدارة ترتيب الأسواق الراحبة منذ بداية العام بتحقيقه مكاسب بنحو 17.5% رغم تحقيقه لخسائر في شهر سبتمبر بنحو 1.4%، وذلك في حدود التصحيح المستحق.

أكبر الخاسرين في شهر سبتمبر كان السوق القطري الذي فقد مؤشره نحو 5.5% في شهر واحد، وعمق أداء شهر سبتمبر من خسارته منذ بداية العام لتبلغ 20.4%، وظل في قاع المنطقة السالفة. ثاني أكبر الخاسرين في شهر سبتمبر كان سوق دبي الذي فقد مؤشره 2%، هيبطت بأدائه منذ بداية العام إلى قاع المنطقة الموجبة، بمكاسب طفيفة بنحو 0.9%. وكان في الترتيب التاسع في نهاية شهر أغسطس. ثالث أكبر الخاسرين كان سوق أبوظبي بقلدان مؤشره 1.6% في شهر سبتمبر، وساهمت تلك الخسائر في ارتفاع خسارته منذ بداية العام إلى 3.3%، وظل ثالث أسواق إقليم الخليج الخاسرة.

ويشكل عام، بعد مرور ثلاثة أرباع السنة الخاسرة، يبدو أن أداء أسواق المنطقة الناضجة وشبه الناضجة مثل السوقين الصيني والهندي، أفضل من أداء معظم أسواق إقليم الخليج، الاستثناء الوحيد هو للمؤشر الوزني لبورصة الكويت، الذي حقق مكاسب منذ بداية العام بنحو 13.3%. وبإضافة طفيفة في شهر سبتمبر لا تتعدى 0.03%. وبينما أداء بورصة الكويت مبرراته، وأخرها ترفيقها إلى مصاف الأسواق الناشئة، يظل الأداء الضعيف لأسواق إقليم الخليج الأخرى متاثراً سلباً بأوضاع سوق النفط والنفط الأحداث الجيوسياسية وحوله وضمنه.

ولا نعتقد أن في الأفق تغيير يذكر في المتغيرات الضاغطة على أداء كل الأسواق بشكل عام، وأسواق إقليم الخليج بشكل خاص، لذلك، من المتوقع تكرار أداء شهر سبتمبر. ذلك يعني أداء متذبذباً ما بين السالب والموجب، تفضل فيه أداء أسواق الاقتصادات الناضجة والناشئة أداء أسواق إقليم الخليج، الاستثناء الإيجابي الوحيد والذي قد يغير من هذه التوقعات، هو حدوث إنقراض إيجابي سياسي في الإقليم، ولكن، احتمالاته ضعيفة على المدى القصير.



السوق الألماني أكبر الراجحين في الشهر الماضي بعدما أضاف مكاسب بنحو 6.4% في شهر واحد

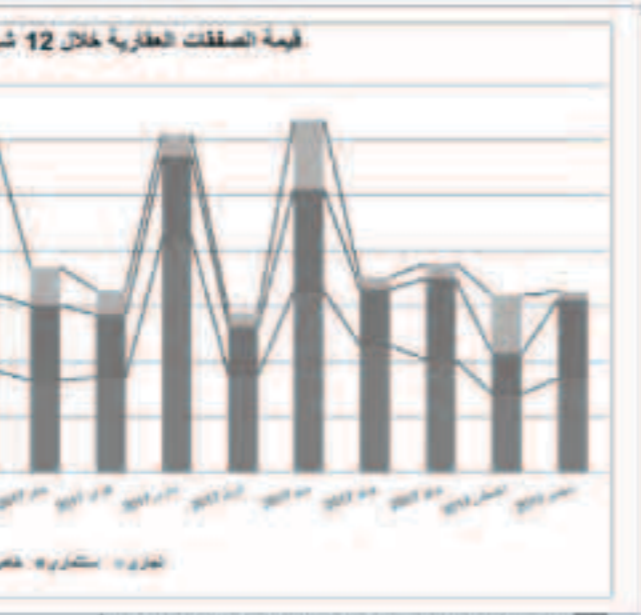
دينار كويتي، عفواً، ونحو 19 مليون دينار كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العنقريه 347 صفقة، توزعت ما بين 293 عفواً و54 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدى أعلى نسبة في عدد الصفقات العنقريه البالغة 102 صفقة، وممثلة بنحو 29.4% من إجمالي عدد الصفقات العنقريه، تلتها محافظة حولي بـ 68 صفقة أو نحو 19.6%، في حين حصلت محافظة الجهراء على أعلى عدد من الصفقات بنحو 20 صفقة أو بنحو 5.8% من الإجمالي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 85.8 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 21% مقارنة مع أغسطس 2017، عندما بلغت نحو 70.9 مليون دينار كويتي، ونحو 19 مليون دينار كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العنقريه 347 صفقة، توزعت ما بين 293 عفواً و54 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدى أعلى نسبة في عدد الصفقات العنقريه البالغة 102 صفقة، وممثلة بنحو 29.4% من إجمالي عدد الصفقات العنقريه، تلتها محافظة حولي بـ 68 صفقة أو نحو 19.6%، في حين حصلت محافظة الجهراء على أعلى عدد من الصفقات بنحو 20 صفقة أو بنحو 5.8% من الإجمالي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 85.8 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 21% مقارنة مع أغسطس 2017، عندما بلغت نحو 70.9 مليون دينار كويتي، ونحو 19 مليون دينار كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العنقريه 347 صفقة، توزعت ما بين 293 عفواً و54 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدى أعلى نسبة في عدد الصفقات العنقريه البالغة 102 صفقة، وممثلة بنحو 29.4% من إجمالي عدد الصفقات العنقريه، تلتها محافظة حولي بـ 68 صفقة أو نحو 19.6%، في حين حصلت محافظة الجهراء على أعلى عدد من الصفقات بنحو 20 صفقة أو بنحو 5.8% من الإجمالي.

الإدارة المقارن لأسواق عالمية منتقاة - سبتمبر 2017

كان أداء شهر سبتمبر في حدود توقعاتنا، أي أداء متذبذباً تساوى فيه عدد الأسواق الراحبة مع تلك الخاسرة، أي 7 أسواق لكل منهما، ولم يتغير أيضاً عدد الأسواق في كل من المنطقتين الموجبة والسالبة



سوق العقار المحلي - سبتمبر 2017

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والنوثق - (بعد استيعاب كل من النشاط الحرفي والمعارض ارتفاع في سيولة سوق العقار. خلال سبتمبر 2017، مقارنة بسبتمبر أغسطس 2017، حدثت طفيفة قيمة تداولات العقار بنحو 164.2 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 2.9% عن مثلثها في أغسطس 2017، بينما ارتفعت بما نسبته 42.4% مقارنة مع سبتمبر 2016، وتوزعت تداولات سبتمبر 2017 ما بين نحو 145.2 مليون

## الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وقيمة الأسهم المتداولة، وقيمة الصفقات المرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءه مؤشر الشان (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 425.9 نقطة، وانخفاض بلغ قيمته 11.6 نقطة، ونسبته 2.7% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 62.9 نقطة، أي ما يعادل 17.3% عن إقفال نهاية عام 2016.

اسم المؤسسة	يوم الخميس 2017/10/13	يوم الخميس 2017/10/05	التغير %	القفز %
بنك الكويت الوطني	485.3	487.2	(0.4)	28.2
بنك قطر الوطني	207.2	207.2	0.0	6.3
بنك البحرين والقطر	175.3	175.3	0.0	7.3
بنك الكويت العربي	202.8	202.0	0.3	3.7
بنك الكويت الخليجي	285.7	286.8	(0.4)	23.8
بنك وادي الجسر	302.7	308.0	(1.6)	9.1
بنك عربيا	348.9	354.9	(1.7)	22.4
بنك الشرق العربي	1,457.6	1,508.9	(3.4)	24.4
بنك الكويت الوطني	483.7	488.6	(1.0)	22.3
بنك قطر الوطني	131.4	136.4	(3.7)	16.7
بنك البحرين والقطر	306.4	308.8	(0.8)	21.8
بنك الكويت العربي	137.2	147.2	(6.8)	14.8
بنك الكويت الخليجي	784.4	797.8	(1.7)	(29.8)
بنك وادي الجسر	60.0	66.2	(9.4)	14.1
بنك عربيا	282.3	289.7	(2.6)	(15.9)
بنك الكويت الوطني	59.8	60.8	(1.3)	(1.1)
بنك قطر الوطني	456.2	456.2	0.0	19.4
بنك البحرين والقطر	137.7	139.0	(1.2)	(7.7)
بنك الكويت العربي	78.8	78.8	0.0	(8.0)
بنك وادي الجسر	153.1	154.1	(0.6)	8.7
بنك عربيا	102.7	106.4	(3.5)	2.6
بنك الكويت الوطني	199.7	201.9	(1.1)	1.0
بنك البحرين والقطر	300.4	316.5	(5.1)	26.0
بنك الكويت العربي	1,452.8	1,478.8	(1.8)	1.4
بنك الكويت الوطني	212.6	220.0	(3.3)	8.6
بنك قطر الوطني	138.5	149.2	(7.2)	27.1
بنك البحرين والقطر	684.8	691.9	(1.0)	7.8
بنك الكويت العربي	191.8	211.8	(10.3)	28.0
بنك وادي الجسر	198.1	210.1	(6.7)	14.9
بنك عربيا	751.3	841.1	(10.4)	(3.2)
بنك الكويت الوطني	1,259.9	1,486.7	(16.8)	35.5
بنك قطر الوطني	830.2	979.2	(13.1)	37.1
بنك البحرين والقطر	12.2	32.8	(64.7)	9.9
بنك الكويت العربي	1,144.2	1,247.3	(9.7)	39.2
بنك وادي الجسر	216.7	220.9	(1.9)	21.3
بنك عربيا	71.3	72.4	(1.2)	(19.9)
بنك الكويت الوطني	1,251.0	1,251.0	0.0	(23.8)
بنك قطر الوطني	699.8	700.1	(0.2)	(21.2)
بنك البحرين والقطر	342.8	343.4	0.1	(9.3)
بنك الكويت العربي	336.7	327.0	3.0	11.3
بنك وادي الجسر	279.9	127.7	(54.1)	4.0
بنك عربيا	128.1	134.2	(4.6)	2.8
بنك الكويت الوطني	425.9	437.6	(2.7)	17.3

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الثالث



85.8 مليون دينار قيمة تداولات نشاط السكن الخاص بالبورصة خلال سبتمبر

الفرار. وقد سبق للحكومة في عام 2007 أن شجعت على التقاعد المبكر في القطاعات العسكرية الذللة زائداً القطاع النفطي، وجاءت النتائج كارثية، حيث أفرغت تلك القطاعات من أفضل فأسودها، وجاءت النتائج كارثية على مستوى الأداء، وذلك ما سوف يتكرر على كامل القطاع العام هذه المرة، ووضع سوق النفط، وأحداث المنطقتين الجيوسياسية، يحتاجان إلى سياسات وقرارات مستنيرة، فيها الكثير من التضحية، لضمان استقرار وإستدامة القدرة على خلق وظائف حقيقية لشباب البلد، ومشروع قانون التقاعد المبكر، خطوة إضافية وكبيرة في الاتجاه العكس.

## التقاعد المبكر

وما تحقق، خطوة عامة على طريق طويل، وليست سوى بداية طريق صحيح، وما نود لفت النظر له، هو عدم التعامل مع هدف جذب الاستثمار الأجنبي إلى البورصة أو مراقبة النمو في سوقها على المدى القصير، على أنه الهدف الأهم، فالاستثمار الأجنبي قصير الأمد في البورصة، أي الأموال الساخنة، ضرره أكثر من نفعه، فهو سريع الدخول وسريع الانسحاب عند تحقق مستوى محدد من العائد، ومخاطر إنسحابه السريع أكثر ضرراً من نفع وجوده، وبورصات قطر وأبوظبي ودبي سيقتنا التصنيف، وممرت بالتحريم، وكذلك حال السعودية مع السماح بالاستثمار الأجنبي في يومئذها، ذلك يتسبب أيضاً في دخول المغامر المحلي قبل ومع حدوث الترقية، في بورصة جبلت على التداولات المحلية الخاسرة، وسوف يؤثر كثيراً في ثقة المتعاملين إنسحابهم بعد خصم ارتفاع الأسعار بسبب حدث الترقية.

ما هو مهم، هو وضع بورصة الكويت على طريق متصل من الشفافية وصرامة النظم لكي تكون مصدر رئيسي لشهد رؤوس الأموال من أجل الاستثمار متوسط إلى طويل الأجل، ذلك يعني خدمة أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير 450 ألف مواطن، وإفراغ حدود التنمية المستدامة من القطاع العام من بعض منتسبيه، لن يحقق سوى شراء فسحة قصيرة من الزمن لشراء ود من يبغي تعينتها، ولكن بعد إمدار موارد يمكن أن تساهم جوهرياً في تحقيق إستدامة واستقرار للاقتصاد الكويتي.

ورغم ضخامة جانب النفقات العامة البالغة 5 أضعاف ما كانت عليه في عام 2000، أي قبل 17 سنة، إلا أنها باتت مكملة ببنقلات جارية وثابتة، وأصبحت عاجزة عن توفير ما يكفي لصناعة راسمال بشري، فالالتعليم والخدمات الصحية في تدرج، وتوظيفة لم تعد بحاجة إلى تعليم، وتجاوز ضغوط التدرج، والتخلص في تحول ذلك الجهد الإيجابي إلى صراع حول من يفترض أن تنسب إليه ثماره، ذلك الاحتمال قائم ضمن كل مؤسسة، وبين المؤسسات المسنونة، ونحن نقترح الوعي في القائمين على كل تلك المؤسسات، ونامل منهم جميعاً الإستمرار في العمل الجيّد، لأن الإنجاز لا زال في بداياته الأولى، والقادم أهم

وصول بورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة خطوة مهمة على طريق طويل

أوضح تقرير «الشان» الاقتصادي الأسبوعي أن رئيس مفوضي هيئة أسواق المال تلقى رسالة من مفوضي راسل-FTSE إحدى الوكالات الرئيسية لتصنيف البورصات فيها قرار ترقية بورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة، وتحقق ذلك بعد 9 سنوات من وضعها على قائمة المرشحة -سبتمبر 2008 إلى سبتمبر 2017، وبعد جهد مشترك في السنوات الأخيرة بذلته المؤسسات المسنولة بشكل مباشر عن تطوير بورصة الكويت.

مباشرة عن تطوير بورصة الكويت، المؤسسات التي تستحق الشكر هي هيئة أسواق المال التي قادت العمل، وشركة الوساطة، ومبررات «مفوضي راسل» بإجازة الترقية هي تقديرها لثلاث خطوات عملية تم إنجازه، الأولى، هي اعتماد نظام الحقائق والتسويات لما بعد التداول (T+3)، والثانية هي تقديم شريع لإعتماد نظام «أقراض الأسهم» - Stock Lending - والثالثة هي بيع الأسهم على المكشوف - Short Sales، وإن كان الإقراض والبيع على المكشوف مقيدان ومحسوران في عدد محدد من الأسهم، وما نشر بعد القرار، من الواضح أن ما تحقق ليس كل شيء، وأن هناك حاجة لتطبيق لدى مسنولي المؤسسات لخطوات تطوير قادمة، مثل التهيئة لتقديم صناع السوق، وتداول المشتقات وغيرها، وذلك غاية العمل المؤسسي.

وما تحقق، خطوة عامة على طريق طويل، وليست سوى بداية طريق صحيح، وما نود لفت النظر له، هو عدم التعامل مع هدف جذب الاستثمار الأجنبي إلى البورصة أو مراقبة النمو في سوقها على المدى القصير، على أنه الهدف الأهم، فالاستثمار الأجنبي قصير الأمد في البورصة، أي الأموال الساخنة، ضرره أكثر من نفعه، فهو سريع الدخول وسريع الانسحاب عند تحقق مستوى محدد من العائد، ومخاطر إنسحابه السريع أكثر ضرراً من نفع وجوده، وبورصات قطر وأبوظبي ودبي سيقتنا التصنيف، وممرت بالتحريم، وكذلك حال السعودية مع السماح بالاستثمار الأجنبي في يومئذها، ذلك يتسبب أيضاً في دخول المغامر المحلي قبل ومع حدوث الترقية، في بورصة جبلت على التداولات المحلية الخاسرة، وسوف يؤثر كثيراً في ثقة المتعاملين إنسحابهم بعد خصم ارتفاع الأسعار بسبب حدث الترقية.

ما هو مهم، هو وضع بورصة الكويت على طريق متصل من الشفافية وصرامة النظم لكي تكون مصدر رئيسي لشهد رؤوس الأموال من أجل الاستثمار متوسط إلى طويل الأجل، ذلك يعني خدمة أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير 450 ألف مواطن، وإفراغ حدود التنمية المستدامة من القطاع العام من بعض منتسبيه، لن يحقق سوى شراء فسحة قصيرة من الزمن لشراء ود من يبغي تعينتها، ولكن بعد إمدار موارد يمكن أن تساهم جوهرياً في تحقيق إستدامة واستقرار للاقتصاد الكويتي.

ورغم ضخامة جانب النفقات العامة البالغة 5 أضعاف ما كانت عليه في عام 2000، أي قبل 17 سنة، إلا أنها باتت مكملة ببنقلات جارية وثابتة، وأصبحت عاجزة عن توفير ما يكفي لصناعة راسمال بشري، فالالتعليم والخدمات الصحية في تدرج، وتوظيفة لم تعد بحاجة إلى تعليم، وتجاوز ضغوط التدرج، والتخلص في تحول ذلك الجهد الإيجابي إلى صراع حول من يفترض أن تنسب إليه ثماره، ذلك الاحتمال قائم ضمن كل مؤسسة، وبين المؤسسات المسنونة، ونحن نقترح الوعي في القائمين على كل تلك المؤسسات، ونامل منهم جميعاً الإستمرار في العمل الجيّد، لأن الإنجاز لا زال في بداياته الأولى، والقادم أهم

وما تحقق، خطوة عامة على طريق طويل، وليست سوى بداية طريق صحيح، وما نود لفت النظر له، هو عدم التعامل مع هدف جذب الاستثمار الأجنبي إلى البورصة أو مراقبة النمو في سوقها على المدى القصير، على أنه الهدف الأهم، فالاستثمار الأجنبي قصير الأمد في البورصة، أي الأموال الساخنة، ضرره أكثر من نفعه، فهو سريع الدخول وسريع الانسحاب عند تحقق مستوى محدد من العائد، ومخاطر إنسحابه السريع أكثر ضرراً من نفع وجوده، وبورصات قطر وأبوظبي ودبي سيقتنا التصنيف، وممرت بالتحريم، وكذلك حال السعودية مع السماح بالاستثمار الأجنبي في يومئذها، ذلك يتسبب أيضاً في دخول المغامر المحلي قبل ومع حدوث الترقية، في بورصة جبلت على التداولات المحلية الخاسرة، وسوف يؤثر كثيراً في ثقة المتعاملين إنسحابهم بعد خصم ارتفاع الأسعار بسبب حدث الترقية.